

## طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (1990-2015)

م. احمد صالح حسن كاظم

[ahmedalsalih77@yahoo.com](mailto:ahmedalsalih77@yahoo.com)

جامعة ديالى - كلية الإدارة والاقتصاد

### المستخلص

يعد الادخار أحد الفعاليات الاقتصادية المهمة والداعمة لعملية النمو في أي اقتصاد كذلك يعد من أبرز النشاطات الحضارية في عالمنا اليوم، بل ان اغلب الدول المتحضرة لا تقبل أي تداول للنقود بغير وساطة البنوك ولمختلف الأغراض حتى عمليات التداول البسيطة. لذلك هدف البحث إلى تحليل العلاقات النظرية والتطبيقية ما بين الادخار والاستثمار كمؤشرين لتأثيرهما اللاحق على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015). وينطلق البحث من فرضية مفادها إن الاستثمار في العراق يلعب دوراً مؤثراً وفعالاً في النمو الاقتصادي في حال زيادة واستقرار معدلات الادخار لديه. وتكمن أهمية البحث في أن العلاقة بين الادخار والاستثمار تحمل مضامين مهمة تتعلق بزيادة المدخرات الوطنية لتمويل الاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. وللإحاطة بما تقدم فقد قسم البحث على اربعة أجزاء رئيسية تناول الأول الإطار النظري لمفهوم الادخار والاستثمار والعوامل المؤثرة فيهما، بينما تناول الجزء الثاني التطورات العامة للادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015) في الوقت الذي ذهب فيه الجزء الثالث إلى اتجاهات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015) باستعمال الاشكال البيانية، بينما ركن الجزء الرابع إلى التحليل القياسي لتحليل نتائج العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما على النمو الاقتصادي في العراق. وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها إن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل أساس على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط الخام. مما يتوجب على الشعب والحكومة والبرلمان العمل بروح الفريق الواحد في حماية الاقتصاد الوطني من الهدر والفساد وبناء اسس الدولة الاقتصادية الحديثة القائمة على تنمية السوق التنافسي الاجتماعي وتحقيق دولة الرفاهية الوفيرة لأسس الكفاية الانتاجية ومبادئ العدالة في توزيع الدخل والثروات.

الكلمات المفتاحية: الادخار، الاستثمار، النمو الاقتصادي، الفجوة الداخلية، الفجوة الخارجية.

## The Nature of the Relationship between Savings and Investment and Their Impact on Iraqi Economic Growth for the Period (1990-2015)

Ahmed Saleh Hassan Kadhim

[ahmedalsalih77@yahoo.com](mailto:ahmedalsalih77@yahoo.com)

Diyala University - College of Administration and Economics

Received 25/2/2019

Accepted 7/5/2019

**Abstract:** Saving is one of the most important economic activities supporting the growth process in any economy. It is also one of the most prominent cultural activities in our world today. Most civilized countries do not accept any circulation of money without the mediation of banks and for various purposes, even simple trading operations. Therefore, the aim of the research is to analyze the theoretical and applied relationships between saving and investment as indicators of their subsequent effect on economic growth in Iraq for the period 1990-2015. The research starts from the assumption that investment in Iraq plays an effective role in economic growth in the event of increasing and stable rates of savings. The first part of this research is discussing the relationship

between savings and investment which has important implications for increasing national savings to finance domestic investments needed to achieve economic growth. The second part deals with the general developments of saving, investment and economic growth in Iraq for the period (1990-2015), while the third part went to saving and investment trends and the economic growth in Iraq for the period (1990-2015) using graphs, while the fourth part focuses on the analysis of the standard analysis of the results of the relationship between savings and investment and their impact on economic growth in Iraq. The study reached a number of conclusions, most notably that the Iraqi economy is a one-sided economy depends primarily on one source of income which is the revenues of crude oil. The people, the government and the parliament must work in a team spirit to protect the national economy from waste and corruption and to build the foundations of a modern economic state based on the development of the competitive social market and the realization of the welfare state that provides the foundations of productive efficiency and the principles of justice in the distribution of incomes and wealth.

**Keywords: Savings, Investment, Economic Growth, Internal Gap, External Gap.**

## المقدمة

يعد الادخار الحكومي العامل الأساسي في معادلة السياسة الاقتصادية الكلية وقدرته في توفير حلول سهلة وسريعة لمواجهة العجز الادخاري المزدوج والمتكون من العجز المالي (العجز الداخلي) وعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات (العجز الخارجي). ويعد تصحيح تلك الاختلالات الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية الكلية لتحقيق النمو الاقتصادي، فالاقتصادات التي تعاني من مستويات منخفضة في الادخار الحكومي بصورة هيكلية ستصبح لامحالة مُعتمدة على التدفقات الداخلة من راس المال الخارجي بغية تعزيز مستويات الاستثمار، التي تلعب دوراً رئيساً في نمو وتوسيع الطاقة الإنتاجية ومن ثم تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل، ويعاني العراق بشكل خاص من تدني الاستثمار كنتيجة طبيعية لتدني وعدم استقرار الادخار لديه، مما يتطلب زيادة الادخار المحلي في ظل ضعف حركة رأس المال بين العراق والعالم الخارجي.

## أهمية البحث

العلاقة بين الادخار والاستثمار تحمل مضامين مهمة تتعلق بزيادة المدخرات الوطنية لتمويل الاستثمارات المحلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

## مشكلة البحث

على الرغم من التدفقات الداخلة من العملة الأجنبية من إيرادات النفط الخام خلال سنوات البحث، استمر الاقتصاد العراقي يعاني من تدني وعدم استقرار معدلات الادخار لديه والذي انعكس في تدني معدلات الاستثمار وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

## فرضية البحث

إن الاستثمار في العراق يلعب دوراً مؤثر وفعال في النمو الاقتصادي في حال زيادة واستقرار معدلات الادخار لديه.

## هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل العلاقات النظرية والتطبيقية ما بين الادخار والاستثمار كمؤشرين لتأثيرهما اللاحق على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015).

## منهج البحث

من أجل اختبار فرضية البحث وتحقيق أهداف البحث فقد تم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي المتمثل بالتعرف على ماهية الادخار والاستثمار وطبيعة العلاقة بينهما وأثرهما على النمو الاقتصادي. رافقها تقدير اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية كرانجر.

## هيكلية البحث

بناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية وعلى النحو الآتي:

1. الإطار النظري.
2. التطورات العامة للادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015).
3. اتجاهات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015).

4. تحليل نتائج العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما على النمو الاقتصادي في العراق.  
5. الاستنتاجات والتوصيات.

## 1. الإطار النظري

### 1.1. مفهوم الادخار والعوامل المؤثرة على الادخار:

يمكن تعريف الادخار على أنه ذلك الجزء من الدخل الشخصي المتاح الذي لم يتم استهلاكه (سامويلسون ونوردهاوس، 2006، 473)، أو أنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الاستهلاكية (الادريسي، 1986، 209). وتقوم عملية الادخار على دعمتين أساسيتين، الأولى القدرة الادخارية، والثانية الرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف. أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثير الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع. وأهم الدوافع النفسية للادخار هي تقليل نسبة معينة في الاستهلاك عندما يرتفع الدخل، والرغبة في تنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في الدخل. أما الظروف التي تحدد درجة نشاط الدوافع الموضوعية فهي بالدرجة الأولى: الدخل، ومعدل الفائدة، والنظام المالي، والتضخم، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي، والنظام الاقتصادي والاجتماعي (سهو، 2016، 6).

### 1.2. مفهوم الاستثمار والعوامل المؤثرة على الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه التوسع المتحقق في الطاقة الإنتاجية، عبر تراكم الموجودات، إذ هو الزيادة في الناتج المتحققة جراء إضافات تكوين رأس المال الثابت فضلاً عن تغيير المخزون (الداغر، 2018، 48). وحتى يتحقق الاستثمار لا بد من دراسة العوامل المحيطة في بيئة الاستثمار الخارجية والداخلية، وهنا لا بد من تحليل تلك العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الاموال المستثمرة وزيادتها ويمكن ايجاز هذه العوامل بما يلي:

- **أولاً: الاستقرار السياسي:** يلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتجاجات المستمرة والاضرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات الايديولوجية والعنصرية والدولية وسوء توزيع السلطة والدخل والحروب الاقليمية والحروب الاهلية (آل شبيب، 2009، 26).
- **ثانياً: الاستقرار الاقتصادي:** يلعب الاستقرار الاقتصادي دوراً مهماً في تحديد مستوى الاستثمار الحكومي، ويقاس الاستقرار الاقتصادي من خلال درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة ومتانة الاسواق المالية وحجم الاستثمارات ودرجة الانكشاف الاقتصادي، كل هذه العناصر تؤثر على قرارات الاستثمار والمستثمرين.
- **ثالثاً: معدل أسعار الفائدة:** وهو سعر رأس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال تدفع في المستقبل (آل شبيب، 2009، 28).
- **رابعاً: الدخل القومي:** يرتبط الاستثمار بعلاقة طردية مع الدخل القومي حيث يزداد الاستثمار بزيادة الدخل القومي وينخفض بانخفاضه بافتراض ثبات العوامل الأخرى (العلي، 2012، 12).
- **خامساً: التضخم:** التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وتعد من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار (العلي، 2012، 13).
- **سادساً: توفر البنى التحتية:** يقصد بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات، الانترنت، الموانئ، الكهرباء، الماء، نظام مالي ومصرفي متطور وشامل وسوق مالي كفاء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية.
- **سابعاً: الانفتاح الاقتصادي:** إن زيادة الانفتاح الاقتصادي ومظاهر العولمة يؤدي إلى زيادة الاستثمار وخاصة الاجنبية منها (آل شبيب، 2009، 31).
- **ثامناً: الفساد والرشوة:** يساهم الفساد في تدني حجم وكفاءة الاستثمار وأضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها (عبود، 2011، 82).
- **تاسعاً: المعرفة التكنولوجية:** إن المعرفة الفنية التكنولوجية تقلل من تكاليف الاستثمار الحكومي ومن ثم تحفز الاستثمارات (العلي، 2012، 15).

## 2. التطورات العامة للادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015)

للحكم على طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما على النمو الاقتصادي يتم من خلال التحليل الاقتصادي الآتي:

### أولاً: الادخار

يسعى الاقتصاد العراقي شأنه شأن الدول النامية لتعزيز موارده المالية لتمويل النمو الاقتصادي، وهذا يتطلب تحفيز الاقتصاد الوطني، لزيادة التراكم الرأسمالي المحلي، وزيادة التراكم الرأسمالي يرتكز بالأساس على تعزيز الادخار الحكومي. حيث

شهد الادخار في العراق خلال المدة (1990-2003) تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، فقد كانت أقل نسبة للادخار خلال هذه المدة هي عام (1997) حيث بلغت (-6.9) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى برنامج النفط مقابل الغذاء بنهاية عام (1996)، بعد أن انفتحت الأمم المتحدة وحكومة العراق، على تفاصيل تنفيذ القرار (986) عام (1995) ما عُرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء. مما ساهم في ارتفاع وتيرة الانفاق الاستهلاكي على اثر العمل بنظام البطاقة التموينية. لتستمر معاناة الاقتصاد العراقي من تدني مستويات الادخار وهذه المرة بصورة هيكلية ما بعد عام (2003)، حيث بلغ كنسبة من الناتج المحلي في عام (2004) حوالي (2.6%)، ثم ارتفعت النسبة في عام (2006) لتصل إلى (20.0%)، فقد كانت أقل قيمة للادخار خلال هذه المدة هي عام (2009) حيث بلغت (1.8) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية، ثم استمر التذبذب في هذه النسبة حتى استقرت في عام (2015) حيث بلغت (6.0%) وهي نسبة متدنية، تؤثر ضعف أداء الناتج المحلي الإجمالي العراقي ولا تلبى متطلبات الاستثمار، ومشروع النمو. وتؤكد احادية الاقتصاد العراقي وتمحور النشاط الاقتصادي الاجمالي حول إيرادات النفط الخام.

جدول (1): الادخار الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2015) مليون دينار

السنوات	الادخار (1)	معدل النمو % (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	معدل النمو % (4)	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي % (5)
1990	23652.2	-	23704.7	-	99.7
1991	-5258.5	-122.2	21313.4	-10.0	-24.6
1992	41798.5	-894.8	56814.8	166.5	73.5
1993	205627.1	391.9	140518.2	147.3	146.3
1994	1051833.6	411.5	703821.3	400.8	149.4
1995	3753177.2	256.8	2252264.2	220.0	166.6
1996	3945379.9	5.1	2556307.1	13.4	154.3
1997	-226890.2	-105.7	3286925.0	28.5	-6.9
1998	127324.6	-156.1	4653524.2	41.5	2.7
1999	7917639.0	6118.4	6607664.5	41.9	119.8
2000	12598773.4	59.1	7930224.3	20.0	158.8
2001	8161881.2	-35.2	9911420.1	24.9	82.3
2002	6393974.7	-21.6	41022927.4	313.8	15.5
2003	1371824.6	-78.5	29585788.6	-27.8	4.6
2004	1387579.7	1.1	53235358.7	79.9	2.6
2005	8228016.8	492.9	73533598.6	38.1	11.1
2006	19119446.4	132.3	95587954.0	29.9	20.0
2007	18480742.0	-3.3	111455813.4	16.6	16.5
2008	41710145.0	125.6	157026061.6	40.8	26.5
2009	2353657.9	-94.3	130642187.0	-16.8	1.8
2010	15766720.1	569.8	167093204.4	27.9	9.4
2011	39587237.7	151.0	223677005.2	33.8	17.6
2012	40389203.5	2.0	251907661.7	12.6	16.0
2013	51836536.8	28.3	267395614.0	6.1	19.3
2014	40473885.5	-21.9	258900633.1	-3.1	15.6
2015	14658826.5	-63.7	241715791.8	-6.6	6.0

المصدر: العمود (1 و3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (2 و4 و5) من عمل الباحث.

### ثانياً: الاستثمار

يعد الاستثمار من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يلعب دوراً حيوياً في تحفيز عملية النمو الاقتصادي في جميع اقتصاديات العالم دون استثناء. فالاستثمار هو المحدد الأساس لمعدل تراكم رأس المال في الاقتصاد، ويلعب دوراً رئيسياً في نمو وتوسيع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد المحلي في الأجل الطويل، ويعاني العراق بشكل خاص من تدني معدلات الاستثمار كنتيجة طبيعية لتدني وعدم استقرار معدلات الادخار لديه. ويشير الجدول (2) أنه خلال المدة (1990-2003) شهد الاستثمار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض حيث بدأ بالارتفاع من (8.7%) عام (1991) إلى (13.4%) عام (1993)، ليبدأ بعد ذلك بالتراجع حتى وصل عام (2002) إلى (1.8%)، بسبب تجميد أرصد العراق في البنوك الخارجية والتعطّل شبه الكامل للمعامل الإنتاجية بسبب الحرب، فضلاً عن تدمير الحلقات الأساسية في المنشآت النفطية. أما

خلال المدة (2004-2015)، وبالرغم من أنه كان متوقع أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ستزداد بسبب تحول النظام السياسي، إلا أنه لوحظ في هذه المدة أن أعلى نسبة تحققت هي في عام (2014) حيث بلغت (13.7) وما لبثت حتى انخفضت لتصل (7.7) عام (2015).

#### جدول (2): الاستثمار الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2015) مليون دينار

السنوات	الاستثمار الحكومي الإجمالي (1)	معدل النمو % (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	معدل النمو % (4)	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي % (5)
1990	2822	-	23704.7	-	11.9
1991	1844	-34.6	21313.4	-10.0	8.7
1992	7007	279.9	56814.8	166.5	12.3
1993	18894	169.6	140518.2	147.3	13.4
1994	27700	46.6	703821.3	400.8	3.9
1995	84943	206.6	2252264.2	220.0	3.8
1996	36439	-57.1	2556307.1	13.4	1.4
1997	71707	96.7	3286925.0	28.5	2.2
1998	95796	33.5	4653524.2	41.5	2.1
1999	201960	110.8	6607664.5	41.9	3.1
2000	347037	71.8	7930224.3	20.0	4.4
2001	578861	66.8	9911420.1	24.9	5.8
2002	755602	30.5	41022927.4	313.8	1.8
2003	287881	-61.9	29585788.6	-27.8	0.0
2004	3,924,260	1263.1	53235358.7	79.9	7.4
2005	3,765,018	-4.0	73533598.6	38.1	5.1
2006	5,624,169	49.3	95587954.0	29.9	5.9
2007	6,588,511	17.1	111455813.4	16.6	5.9
2008	14,976,016	127.3	157026061.6	40.8	9.5
2009	9,648,658	-35.5	130642187.0	-16.8	7.4
2010	15,553,341	61.1	167093204.4	27.9	9.3
2011	17,832,112	14.6	223677005.2	33.8	7.0
2012	29,350,952	64.5	251907661.7	12.6	11.7
2013	40,396,750	37.6	267395614.0	6.1	15.1
2014	35,450,452	-12.2	258900633.1	-3.1	13.7
2015	18,584,676	-47.5	241715791.8	-6.6	7.7

المصدر: العمود (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. العمود (3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (2 و 4 و 5) من عمل الباحث.

#### ثالثاً: فجوة العجز الادخاري الداخلي في العراق للمدة (1990-2015):

يشير الجدول (3) ان الفجوة الداخلية بين الادخار والاستثمار نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مازالت تزيد هي الأخرى على (سالب 1.6%) مؤشراً عجزاً ادخارياً داخلياً، وهو ما يؤكد شدة احادية الاقتصاد وتمحور النشاط الاقتصادي الاجمالي حول عوائد الصادرات من النفط الخام.

#### جدول (3): فجوة العجز الادخاري الداخلي في العراق للمدة (1990-2015)

السنوات	الادخار (1)	الاستثمار الحكومي الإجمالي (2)	الفجوة الداخلية (3)	الفجوة الداخلية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)
1990	23652.2	2822	20830.2	87.8
1991	-5258.5	1844	-7102.5	-33.3
1992	41798.5	7007	34791.5	61.2
1993	205627.1	18894	186733.1	132.8
1994	1051833.6	27700	1024133.6	145.5
1995	3753177.2	84943	3668234.2	162.8

152.9	3908940.9	36439	3945379.9	1996
-9.0	-298597.2	71707	-226890.2	1997
0.6	31528.6	95796	127324.6	1998
116.7	7715679	201960	7917639.0	1999
154.4	12251736.4	347037	12598773.4	2000
76.5	7583020.2	578861	8161881.2	2001
13.7	5638372.7	755602	6393974.7	2002
3.6	1083943.6	287881	1371824.6	2003
-4.7	-2536680.3	3,924,260	1387579.7	2004
6.0	4462998.8	3,765,018	8228016.8	2005
14.1	13495277.4	5,624,169	19119446.4	2006
10.6	11892231	6,588,511	18480742.0	2007
17.0	26734129	14,976,016	41710145.0	2008
-5.5	-7295000.1	9,648,658	2353657.9	2009
0.1	213379.1	15,553,341	15766720.1	2010
9.7	21755125.7	17,832,112	39587237.7	2011
4.3	11038251.5	29,350,952	40389203.5	2012
4.2	11439786.8	40,396,750	51836536.8	2013
1.9	5023433.5	35,450,452	40473885.5	2014
-1.6	-3925849.5	18,584,676	14658826.5	2015

المصدر: العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديريةية الحسابات القومية، العمود (3) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، العمود (3 و4) من عمل الباحث.

#### رابعاً: فجوة العجز الادخاري الخارجي في العراق للمدة (1990-2015):

تعرض العراق خلال المدة (1991-1996) إلى صدمات عنيفة في الحساب الجاري لميزان مدفوعاته جراء منع تصدير النفط بسبب الحصار الاقتصادي ويلاحظ ان الفجوة الخارجية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت عام (1991) (سالب 2.4%) حتى وصلت عام (1996) إلى حوالي (سالب 0.0%)، وضلت هذه النسبة متدنية حتى ما بعد عام (2003) حيث بلغت (0.6) وتخفض بعد ذلك لتصل عام (2004) إلى (سالب 7.7%) وتستمر في الانخفاض حتى وصلت عام (2005) إلى (سالب 7.0%). وحتى مع سنوات ازدهار الربيع النفطي ولاسيما عام (2013) بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (12.2%) في حين انخفضت هذه النسبة لتصل عام (2015) إلى حوالي (1.8%) وهي نسبة متدنية وتؤشر عجزاً ادخارياً خارجياً، وهو ما يؤكد شدة احادية الاقتصاد وتمحور النشاط الاقتصادي الاجمالي حول عوائد الصادرات من النفط الخام. وازاء ذلك فإن الاقتصاد سيصبح تدريجياً كياناً معتمداً على التدفقات الخارجية. كما ان هبوط مستوى الادخار الداخلي لا يقوّي الا القدرة الاستهلاكية بمرور الوقت. وان تدفقات العملة الاجنبية الى الداخل لا تقوّي هي الاخرى سوى الطلب الداخلي الكلي لسد احتياجات الاستهلاك ومن ثم تفود إلى تآكل فرص الادخار وتدهوره أكثر فاكثراً. فاحتياطات البنك المركزي العراقي التي تعد شكلاً من اشكال الادخار السيادي المؤازر للاستقرارين الداخلي والخارجي لم ترتفع هي الاخرى، على الرغم من التدفقات الداخلة من العملة الاجنبية من إيرادات النفط الخام، بل تعرضت الى الهبوط النسبي بسبب تعاضم النزعة الاستيرادية للبلاد.

#### جدول (4): فجوة العجز الادخاري الخارجي في العراق للمدة (1990-2015) مليون دينار

السنوات	الصادرات (1)	الاستيرادات (2)	عجز الحساب الجاري (3)	الفجوة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (4)
1990	4305.4	4154.2	151.2	0.6
1991	547.8	1061.6	-513.8	-2.4
1992	670.4	1541.0	-870.6	-1.5
1993	243.0	1509.0	-1266	-0.9
1994	589.8	1061.6	-471.8	-0.1
1995	360.0	1046.0	-686	-0.0
1996	595.6	1152.4	-556.8	-0.0
1997	9636521.0	6390612.4	3245908.6	98.8
1998	13340862.0	9306900.0	4033962	86.7
1999	26756096.0	20912665.6	5843430.4	88.4

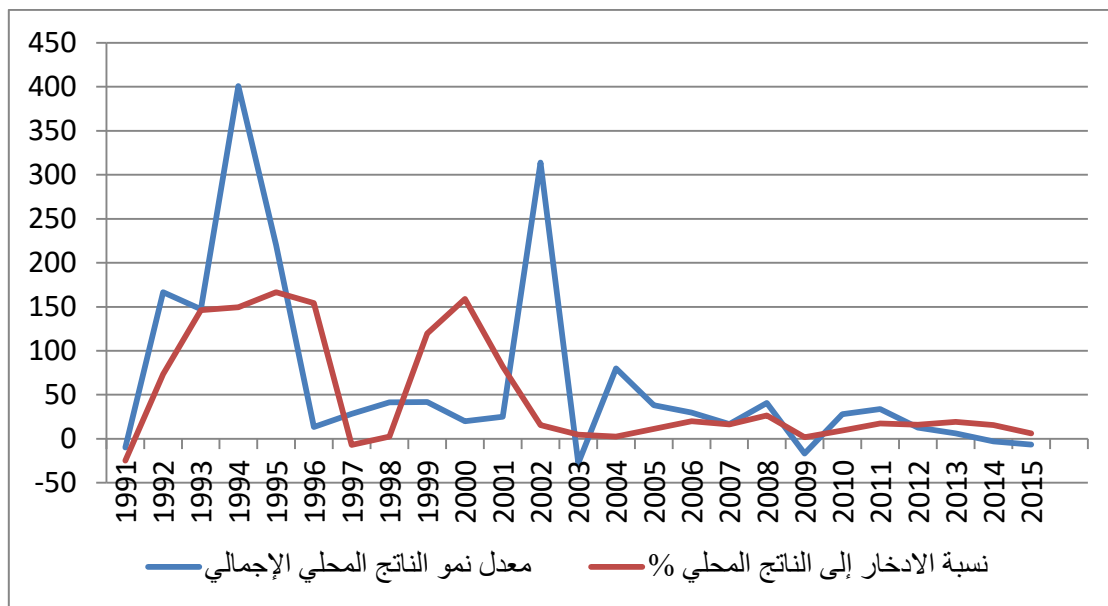
165.1	13091190	24922476.0	38013666.0	2000
15.7	1556124.3	25411295.7	26967420.0	2001
21.4	8769904.1	20179996.9	28949901.0	2002
0.6	162991.8	22734254.4	22897246.2	2003
-7.7	-4094949	34050969.0	29956020.0	2004
-7.0	-5181765	45145710.0	39963945.0	2005
12.4	11865682.8	36914707.8	48780390.6	2006
17.7	19735286.1	31422753.0	51158039.1	2007
19.6	30778790.1	48249768.6	79028558.7	2008
0.1	147420	51326145.0	51473565.0	2009
5.2	8648055	55232658.0	63880713.0	2010
16.2	36214776	60316542.0	96531318.0	2011
15.5	39171536.8	73980251.4	113151788.2	2012
12.2	32603575.4	75910914.2	108514489.6	2013
12.7	32789669	69948806.4	102738475.4	2014
1.8	4374849.6	53626567.5	58001417.1	2015

المصدر: العمود (1 و2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (3 و4) من عمل الباحث.

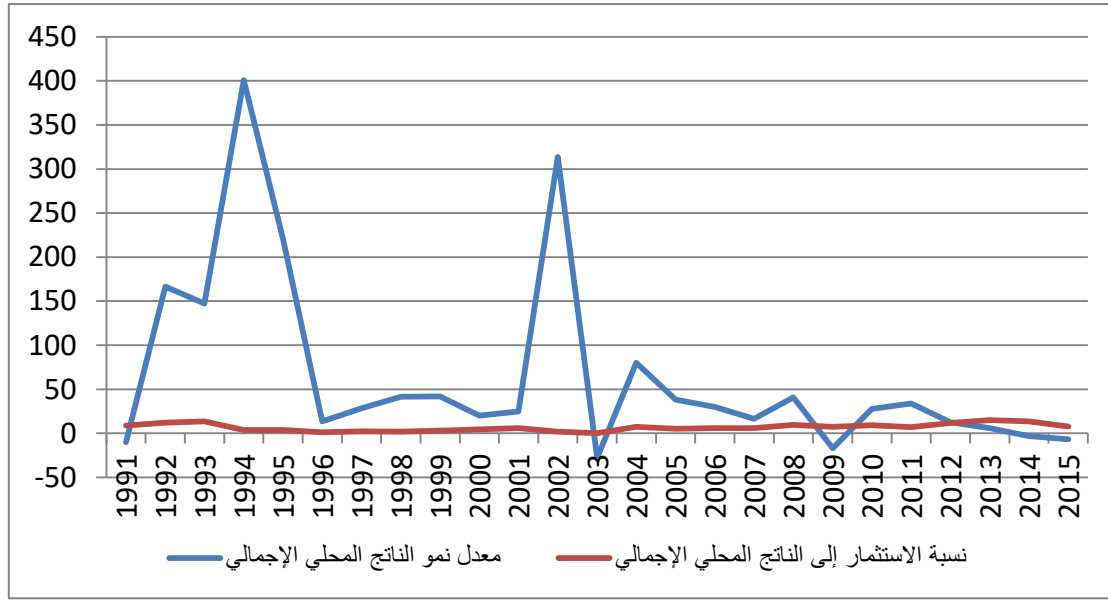
### 3. اتجاهات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2015)

التغيرات الحاصلة في معدلات الادخار والاستثمار تقدم رؤية واضحة عن اتجاه معدلات النمو الاقتصادي من مدة الى أخرى، سنحاول التعرف على هذه الاتجاهات من خلال إجراء مجموعته من الرسوم البيانية لسنوات (1990-2015)، بالاعتماد على بيانات صادرة من وزارتي التخطيط والمالية العراقيين.

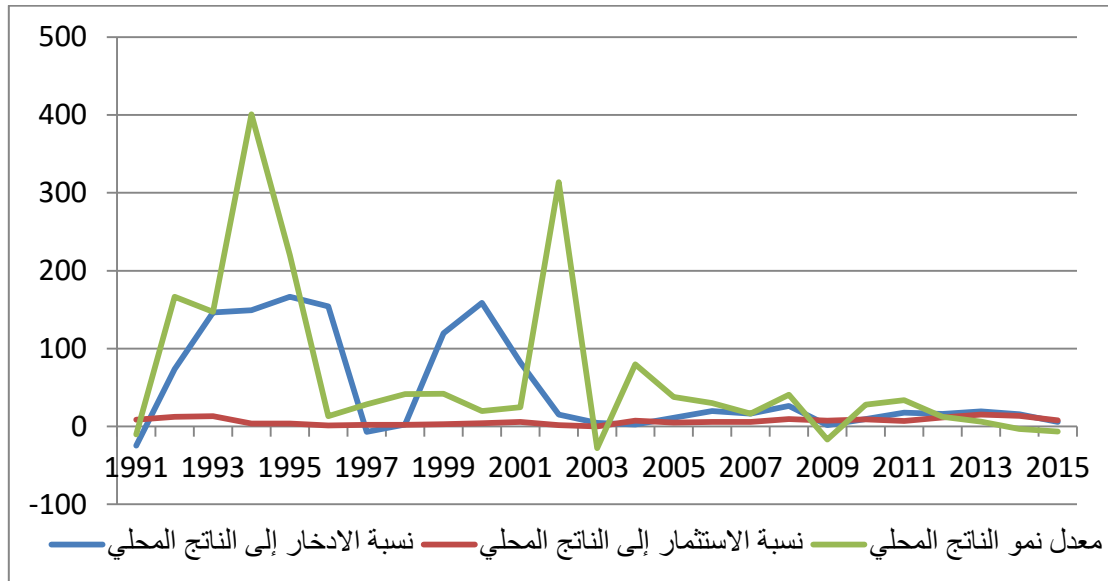
شهدت العراق خلال مدة البحث اختلالات ادخارية تعود لأسباب عديدة أهمها الحصار الاقتصادي الغاشم الذي فرض من قبل الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات، والتحول الاقتصادي ما بعد (2003) جراء تغير النظام السياسي، وظهور الاقتصاد الريعي الذي تهيمن واردات النفط الخام على ترتيب وحركة ثلاثة موازين اساسية في الاقتصاد الوطني وهي الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وكذلك الموازنة العامة الاتحادية والميزان الاخير هو مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي. وإذا ما استثنينا المورد النفطي من الموازين الثلاثة المذكورة آنفاً، فإن البلاد ستتنصرف الى عجز ثلاثي مركب يصعب تفكيكه في المدة القصيرة. وبسبب ضيق التنوع في مصادر الدخل الوطني بات الادخار يعتمد على أسعار الصادرات النفطية، فتدهور وانخفاض حصة إيراداته النفطية يعني زيادة الاختلالات الادخارية وضعف الاستثمار وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي. إذ يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الرسوم البيانية: (GDP) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. و (S) نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي. و (I) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.



شكل (1): اتجاهات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق  
المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).



شكل (2): اتجاهات الاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق  
المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).



شكل (3): اتجاهات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق  
المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1 و 2).

يتضح من الاشكال (1) و(2) و(3) أن الادخار والاستثمار والنمو يأخذون اتجاهات مختلفة مما يدل على عدم وجود موارد محلية تسمح للمستثمر المحلي والأجنبي بمساهمة إيجابية في النشاط الاقتصادي، لكون العراق لا يعد ملاذاً آمناً للمستثمر الأجنبي الذي يعاني من عقبات كبيرة في معظم دول العالم بسبب الكساد العالمي، فضلاً عن عدم امتلاك العراق لأسواق واسعة وعمالة رخيصة مدربة ومتعلمة.

#### 4. تحليل نتائج العلاقة بين الادخار والاستثمار وتأثيرهما على النمو الاقتصادي في العراق:

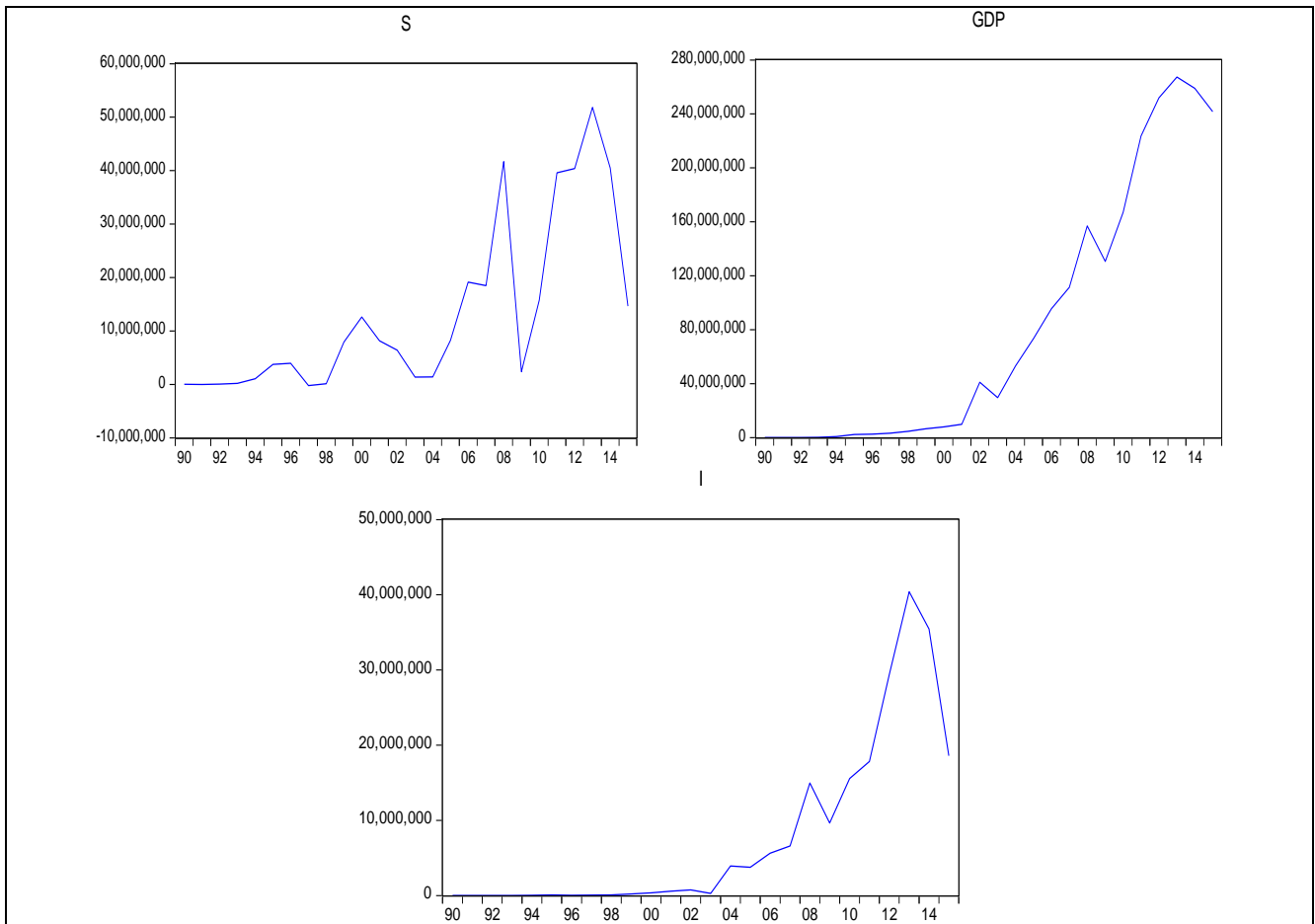
##### أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية (Pre-test) لبيانات السلاسل الزمنية. أي يجب على متغيرات السلاسل الزمنية اجتياز هذا الاختبار قبل تقدير النموذج المطلوب. لذلك يجب ان تكون المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديرها مستقرة (Stationary)، وأن لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة أما باستخدام بيانات متغيرات جديدة أو بأخذ الفرق الأول (first difference) لبيانات المتغيرات الأصلية أو غيرها من طرق تحويل البيانات. ومن الناحية الإحصائية فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي سلسلة وسطها وتباينها ثابت عبر الزمن وقيمة التباين المشترك بين فترتين زمنيتين تعتمد فقط



على المسافة أو الفجوة أو التخلف الزمني بين الفترتين الزمنية وليس على الزمن الحقيقي في وقت حساب التباين المشترك. أما السلسلة غير المستقرة فهي سلسلة وسطها وتباينها غير محدد وتكون متكاملة من رتبة على الأقل تساوي الوحدة أو  $I(1)$  (ناصر، 2014، 119). وتمثل هذه الصفة الإحصائية الدليل على أن السلسلة غير مستقرة هي فقط تشتمل على مكون عشوائي دائم يعكس كافة التغيرات الدائمة في السجل التاريخي للمتغير محل البحث. وفي ضوء ما تقدم فإن الباحثون يهتمون بدراسة جذر الوحدة للأسباب التالية:

- (1) لتجنب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي، لأنه أحياناً مشكلة الارتباط الذاتي تنتج من كون واحد أو أكثر من متغيرات النموذج هو غير مستقر أي يحتوي على جذر الوحدة.
  - (2) أحياناً قد نحصل على  $R^2$  عالي جداً من خلال تقدير معادلة تحتوي على متغيرين مثلاً على الرغم من عدم وجود علاقة منطقية بين هذين المتغير مما يقود إلى ظهور مشكلة التقدير الزائف (Spurious regression)، لذلك أختبار جذر الوحدة يعتبر أساسياً لتجنب مثل هكذا حالة.
  - (3) في حالة إجراء أختبار العلاقة السببية (Granger Causality Relationship Test) أو (VAR test) فإننا نفترض بأن المتغيرات هي مستقرة (Stationary).
- ولتشخيص وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية سيتم استخدام ثلاث طرق هي طريقة الرسم البياني وطريقة (ديكي – فوللر الموسع) وطريقة (فليبس- بيرون). وفيما يأتي عرض لنتائج تلك الطرق.



شكل (4): خريطة الأشكال البيانية لمتغيرات المرحلة الأولى من الدراسة

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

يتضمن الشكل (4) خريطة الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة في مرحلتها الأولى، ويمثل المحور الأفقي الزمن من (1990-2015) في كل شكل من الأشكال البيانية، والمحور الرأسي يمثل قيم المتغيرات (الادخار والاستثمار والنتائج المحلي). ويتضح من الشكل أن السلسلة الزمنية هي متجهة ومنتزعة نحو الأعلى، وهذا فيه احتمال كبير بأن متوسط السلسلة لجميع متغيرات البحث غير مستقرة (non-stationary)، الأمر الذي يدفع لإجراء اختبارات إضافية، للتحقق من وجود اتجاه زمني والتخلص منه إن وجد، بغية الحصول على سلاسل زمنية تتسم بالسكون ويتسنى للباحث الاعتماد عليها في إجراء الاختبارات الإحصائية. وبالإمكان أختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة (ديكي – فوللر الموسع) وطريقة (فليبس- بيرون) والمعروضة نتائجها في الجدولين (3) و(4) وكما يأتي:

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (ADF)

Augmented Dickey-Fuller (ADF)						
Level						
المتغيرات	None		Trend and intercept		Intercept	
	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
GDP	1.932019	0.9844	-1.805767	0.6715	0.559004	0.9854
S	2.943588	0.9982	-3.482970	0.0632	1.899919	0.9995
I	1.594393	0.9685	2.989741	1.0000	2.286329	0.9999

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

جدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة للمستوى باستخدام (Phillips-Perron)

Variables	Test values	None	Trend and intercept	Intercept	
GDP	Phillips-Perron test statistic	1.819423	1.805767	0.527274	
	Test critical values	%1	-2.660720	-4.374307	-3.724070
		%5	-1.955020	-3.603202	-2.986225
		%10	-1.609070	-3.238054	-2.632604
S	Phillips-Perron test statistic	-1.440481	-3.427400	-2.151923	
	Test critical values	%1	-2.660720	-4.374307	-3.724070
		%5	-1.955020	-3.603202	-2.986225
		%10	-1.609070	-3.238054	-2.632604
I	Phillips-Perron test statistic	-0.500023	-2.218776	-1.037257	
	Test critical values	%1	-2.660720	-4.374307	-3.724070
		%5	-1.955020	-3.603202	-2.986225
		%10	-1.609070	-3.238054	-2.632604

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

النتائج في الجدولين (3) و(4) تشير إلى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة، وذلك لأن (t) المحسوبة هي أقل من قيمة (t) الجدولية لذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدر، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدر، مما لا يسمح الاعتماد عليها في اجراء الاختبارات الاحصائية. مما ينبغي اخذ الفروق الأولية للمتغيرات لتتحول البيانات إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1)-I.

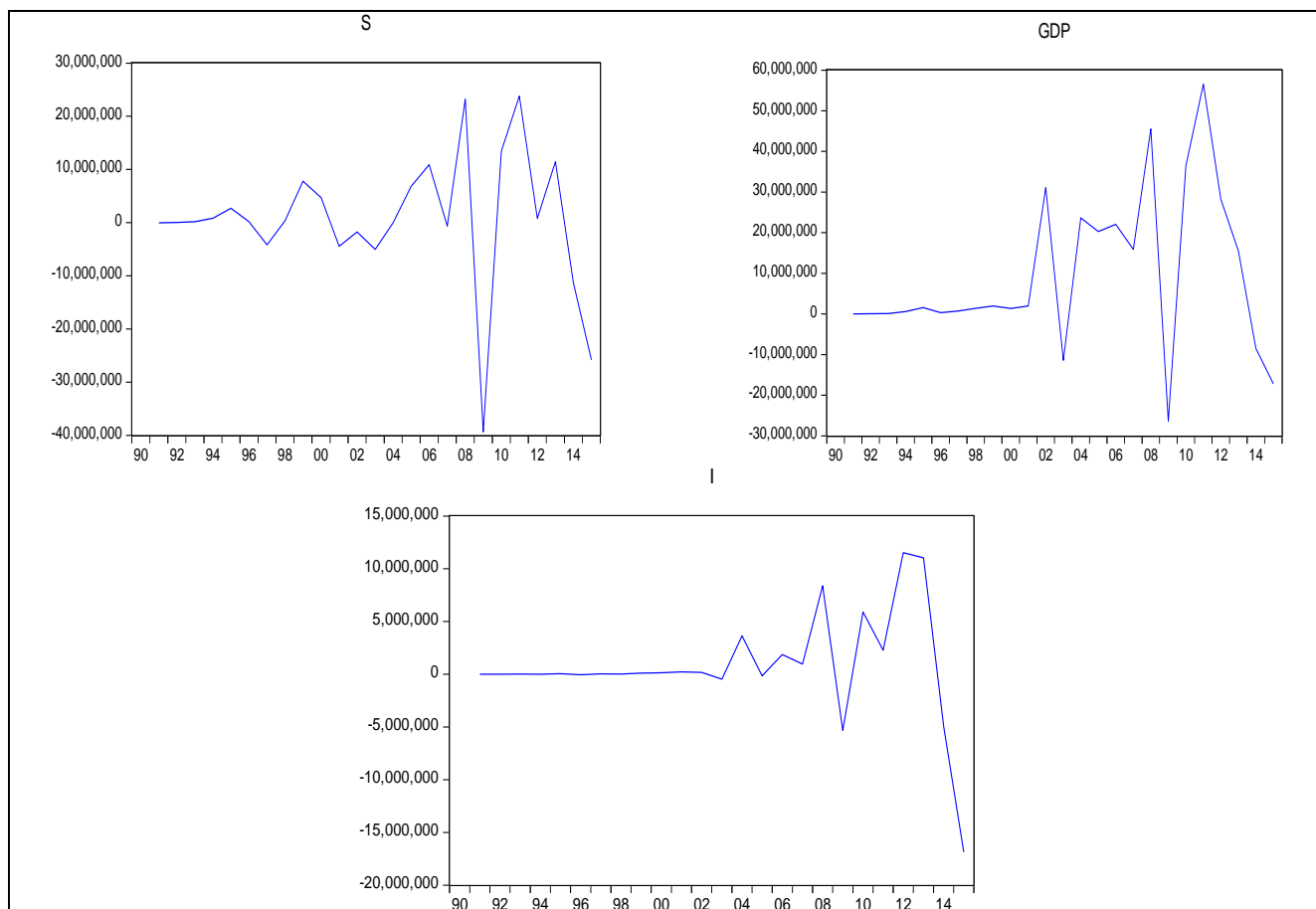
ويشير الشكل (5) بشكل واضح أن السلسلة الزمنية هي متجهة نحو الأسفل، وهذا من المحتمل بأن متوسط السلسلة لجميع متغيرات البحث مستقرة (stationary)، وبالإمكان اختبار جذر الوحدة وكما في النتائج التي تظهر في الجدولين (5) و(6).

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة للفروق الأولى (1st) باستخدام (ADF)

Augmented Dickey-Fuller (ADF)						
Level						
المتغيرات	None		Trend and intercept		Intercept	
	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
GDP	-3.461357	0.0013	-5.500119	0.0016	-5.962351	0.0001
S	-6.180204	0.0000	-5.602092	0.0013	-5.965987	0.0001
I	0.237330	0.7436	-7.798437	0.0000	-5.460714	0.0003

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

النتائج في الجدولين (5) و(6) تشير إلى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وذلك لأن (t) المحسوبة هي أعلى من قيمة (t) الجدولية لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدر، ونرفض فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المقدر، مما يسمح الاعتماد عليها في اجراء الاختبارات الاحصائية.



شكل (5): خريطة الاشكال البيانية لمتغيرات الفرق الأول (1<sup>st</sup>)  
المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

جدول (6): نتائج اختبار جذر الوحدة للفرق الأول (1<sup>st</sup>) باستخدام (Phillips-Perron)

Variables	Test values	None	Trend and intercept	Intercept	
GDP	Phillips-Perron test statistic	-11.04220	-13.82967	-10.55996	
	Test critical values	%1	-2.669359	-4.416345	-3.752946
		%5	-1.956406	-3.622033	-2.998064
		%10	-1.608495	-3.248592	-2.638752
S	Phillips-Perron test statistic	-13.52629	-15.35379	-13.36840	
	Test critical values	%1	-2.669359	-4.416345	-3.752946
		%5	-1.956406	-3.622033	-2.998064
		%10	-1.608495	-3.248592	-2.638752
I	Phillips-Perron test statistic	-5.386668	-5.486409	-5.324546	
	Test critical values	%1	-2.669359	-4.416345	-3.752946
		%5	-1.956406	-3.622033	-2.998064
		%10	-1.608495	-3.248592	-2.638752

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

#### ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك

إن التفسير الاقتصادي للتكامل المشترك (Co-integration) في بيانات السلاسل الزمنية يوضح وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تأخذ اتجاهها مشتركاً واحداً (Unique) بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، فإذا كانت خلاف ذلك، فإنها لن تتمكن من التحرك سوية وباتجاهات منتظمة خلال الزمن، ولهذا يجب

تعديل وتصحيح اتجاهاتها قبل البدء بعملية التقدير. إذ يقوم اختبار (Co-integration) بتقليص الاختلافات والتباينات إلى حدودها الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن للمتغيرات المقدرة أن تسير باتجاهات متقاربة معاً خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة، وبشكل عام، أن اختبار العلاقة طويلة الأجل يتطلب اتباع خطوتين، الأولى، تشخيص كون السلاسل مستقرة ولها درجة تكامل من الدرجة الأولى. والثانية، اختبار استقرارية الأخطاء العشوائية فإذا كانت البواقي مستقرة ولها درجة التكامل نفسها فإن ذلك يؤشر إلى أن حدود الخطأ العشوائي مستقر وتمثل  $(I(0) \mu_t, v_t)$  أي أن تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر. فإذا كانت البواقي غير مستقرة (مشتته بشكل عشوائي) فهذا يدل على أن المتغيرات غير متكاملة وبذلك فإن إجراء الاختبارات التقديرية سيكون ذا نتائج متحيزة وزائفة. والطريقة الأكثر شيوعاً في قياس التكامل المشترك هي جوهانسن- جوسلس (Johansen – Juselius) والذي يمتلك العديد من المزايا والخواص الايجابية من أهمها (العلي، 2012، 66):

1. أنه يتمكن من اختبار أكثر من اتجاه للتكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة وفي كل معادلة مقدر.
2. يتمكن من إيجاد واكتشاف التحيز في المتغيرات العشوائية للعينات الصغيرة، كما هو الحال في الدراسة الحالية.
3. من السهل أن يكيف أو يوفق العلاقات الديناميكية أو الحركية بين متغيرات النموذج المقدر.
4. يكشف لنا عن أن أي المتغيرات الداخلة في الاختبار والتقدير هي خارج التوازن في المدى القصير ويسعى إلى أعادتها إلى نظام التوازن في المدى الطويل.
5. تعتمد هذه الطريقة على أكثر المؤشرات تطوراً لاختبار وتحديد اتجاهات التكامل المشترك بين المتغيرات وهما المقدر الأعظم (LR)، و (Eigvalue Maximum Trace and  $\lambda_{max}$ ).

وبما أن السلاسل الزمنية موضوع البحث (GDP) و (S) و (I) خالية من جذر الوحدة عند فروقها الأولى ومتكاملة من الدرجة الأولى (I~1)، لذلك سيتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية الغير مستقرة في مستوياتها باستخدام طريقة جوهانسن- جوسلس (Johansen – Juselius)، والتي تتضمن اختبارين: اختبار الأثر  $(\lambda_{max})$  واختبار القيمة الذاتية القصوى  $(\lambda_{max})$ . وتشير النتائج في الجدول (6) إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة  $(H1: B \neq 0)$  القائلة بوجود أكثر من متجه واحد من متجهات التكامل المشترك، لأن قيمة  $(\lambda_{trace})$  وقيمة  $(\lambda_{max})$  المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية بدلالة قيمة P-value)، وهذا يساعدنا في إجراء اختبار السببية.

Date: 07/03/18 Time: 18:16  
Sample (adjusted): 1993 2015  
Included observations: 23 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: S1GDP S1S S1I  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.838438	64.12405	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.540048	22.19811	15.49471	0.0042
At most 2 *	0.171801	4.335539	3.841466	0.0373

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.838438	41.92594	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.540048	17.86257	14.26460	0.0129
At most 2 *	0.171801	4.335539	3.841466	0.0373

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

شكل (6): نتائج اختبار جوهانسن- جوسلس (Johansen – Juselius)

المصدر: النتائج من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

**ثالثاً: اختبار العلاقة السببية لكرانجر:**

إن علاقات التكامل المشترك لا تقدم لنا اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات وأي من المتغيرات هو القائد (Leading) وأيهما التابع (Lagging)، وأي منهما ذات تأثيرات داخلية (endogenous) وأخرى خارجية (exogenous). أن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي لاتجاهات العلاقة كونها لا تدل دائماً على تحديد اتجاه التأثير، لذا استخدم اختبار السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات وقد يؤكد ذلك الحقيقة التي اعتمدها كرانجر بوصفها نهجاً أساسياً في بيان السببية وهي أن الماضي والحاضر قد يولد المستقبل إلا أن المستقبل لا يولد الماضي. وإن السببية كمفهوم فلسفي تعني أن خلفيات العلاقات السابقة بين المتغيرات الحالية تعود إلى جزين أحدهما يؤثر والآخر يسبب، ولهذا فإن القياسات الإحصائية والتطبيقية هي شرط ضروري ولكنه غير كافي لإنشاء العلاقة السببية بين المتغيرات. وتعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات للتنبؤ (تسبب في) في متغير آخر، ويتم استخدام اختبار (F) لمعرفة اتجاه السببية، فإذا كانت F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لـ (F) فإن ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية وعكس ذلك لا توجد علاقة سببية (العلي، 2012، 70).

يوضح الشكل (7) أن التغيرات في الادخار لا تساعد في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي، كذلك التغيرات في النمو الاقتصادي لا تساعد في تفسير التغيرات في الادخار، أي لا توجد هناك علاقة سببية ما بين الادخار والنمو الاقتصادي ويمكن تبرير هذه النتيجة إلى أن الفوائد الكبيرة التي ولدها الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي والموازنة العامة معاً خلال سنوات البحث مع الوفرة المالية الريعية إلا أنها لم تحقق شيئاً في بناء الاقتصاد وتنميته بل تراجع وتدهور. كما يشير الشكل (7) إلى وجود علاقة سببية وباتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار خلال فترات الإبطاء (Lags:2)، من خلال معنوية إحصائية (F) والبالغة (10.8791). ويمكن تبرير هذه النتيجة إلى أن الناتج المحلي العراقي يتكون من النفط الخام بشكل رئيسي، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وهذا يفسر دور النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهو مصدر الاستثمار الكلي المتأتي من عوائد النفط الخام المصدر.

**Pairwise Granger Causality Tests**

Date: 07/05/18 Time: 14:40

Sample: 1990 2015

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
S1S does not Granger Cause S1GDP S1GDP does not Granger Cause S1S	23	2.76699 0.61004	0.0896 0.5542
S1I does not Granger Cause S1GDP S1GDP does not Granger Cause S1I	23	1.51089 10.8791	0.2474 0.0008
S1I does not Granger Cause S1S S1S does not Granger Cause S1I	23	1.42533 3.30959	0.2663 0.0597

**شكل (7): نتائج اختبار العلاقة السببية لكرانجر**

المصدر: النتائج من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (1 و 2) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 9).

**5. الاستنتاجات والتوصيات****أولاً: الاستنتاجات**

1. الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل أساسي على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط الخام.
2. تذبذب أسعار النفط الخام عالمياً أدى إلى عدم استقرار الادخار وتدنيه مما انعكس على انخفاض الاستثمار.
3. ضعف دور وأهمية المصادر التمويلية الأخرى ولا سيما الضرائب والرسوم في تمويل الموازنة العامة الاتحادية مما أدى إلى استمرار تدني الادخار الكلي.
4. إغراق السوق العراقية بالسلع والخدمات المستوردة قلل من تحفيز أصحاب رأس المال في الاستثمار بسبب عدم القدرة على المنافسة مع منتجات العالم الخارجي.
5. فيما يخص الجانب القياسي، يشير اختبار ديكي – فولر الموسع، وفلابيس- بيرون، إلى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار تحتوي على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى،
6. يشير اختبار جوهانسن – جلس على وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك، لأن قيمة  $(\lambda_{trace})$  وقيمة  $(\lambda_{max})$  المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية بدلالة قيمة (P-value).

7. يشير اختبار جرانجر إلى أن التغيرات في الادخار لا تساعد في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي، كذلك التغيرات في النمو الاقتصادي لا تساعد في تفسير التغيرات في الادخار، أي لا توجد هناك علاقة سببية ما بين الادخار والنمو الاقتصادي، كما يشير إلى وجود علاقة سببية وباتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار خلال فترات الابطاء (Lags:2).

#### ثانياً: التوصيات

1. التعزيز المالي في الموازنة العامة الاتحادية من خلال تنويع هيكل الإيرادات العامة وزيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية.
2. معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة الاتحادية من خلال الانضباط المالي في الإنفاق وزيادة موارد الموازنة غير النفطية.
3. إصلاحات النظام الضريبي لوضع السياسة الضريبية موضع التطبيق العملي لمساعدة الدولة في تحقيق اهدافها الاقتصادية ومن ضمنها الدفع نحو الادخار.
4. ايجاد صندوق ادخاري سيادي تُستثمر موارده من خلال التنويع المالي الخارجي، إذ تُوَازر عوائد الصندوق الادخاري المذكور عند الضرورة في غلق الفجوة الخارجية.
5. رفع معدلات الادخار الخاصة من خلال استحداث أوعية جديدة لاستقطاب المدخرات الصغيرة وتوظيفها في مجالات استثمارية مجزية.
6. طرح أوعية ادخارية جديدة ومتنوعة تشجع المواطنين بكل فئاتهم على توجيه المدخرات للبنوك.
7. تحسين أداء المصارف في اتجاه تقديم احسن الخدمات للزبائن من اجل جذب الأموال المدخرة فأنها ستسهم في زيادة الادخار وبالتالي تحريك الاقتصاد العراقي.
8. يتوجب على القطاع المصرفي السعي لتشجيع الادخار والمساهمة بتوعية المواطن لأهمية هذا النشاط ولعظيم فائدته واسهامه بتوفير السيولة المطلوبة للدولة.
9. وضع السياسات الكفيلة بالحد من جميع أنواع الميل إلى الممارسات الاستهلاكية التي يغلب على أكثرها السلبية وعدم الفائدة بفعل رواج مبدأ تداول السلع وفقاً لسعرها المتدني على حساب النوعية.

#### المصادر

##### أولاً: الكتب

- [1] الادريسي، عبد السلام ياسين، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة جامعة البصرة، 1986.
- [2] آل شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- [3] الداغر، محمود محمد، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، ط1، دار السيسبان للطباعة والنشر، 2018.
- [4] سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
- [5] عبود، سالم محمد، ظاهرة الفساد الإداري والمالي مدخل استراتيجي للمكافحة، دار الدكتور للعلوم، بغداد، شارع المتنبى، 2011.

##### ثانياً: الرسائل الجامعية

- [1] العلي، مسلم قاسم حسن، "طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وأثرهما في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الآسيوية- دراسة قياسية- للفترة (1980-2009)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2012.
- [2] ناصر، سيف راضي محي، "استهداف سعر الفائدة وأثره في الاستقرار النقدي بالعراق للمدة 1990-2011"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.

##### ثالثاً: الدوريات

- [1] سهو، نزهان محمد، "آثار الأزمة المالية العالمية على الادخار"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوت، 2016.

##### رابعاً: الوثائق والنشرات الرسمية

- [1] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- [2] وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015).
- [3] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2015).